

الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات

Electronic Mediation in Dispute Resolution

الدكتورة: نبيلة الغشيم

دكتوراه في القانون الخاص

Dr. Nabila Laghchim

PhD in Private Law

ملخص:

تناولت في المقال الوساطة الإلكترونية باعتبارها آلية بديلة لتسوية المنازعات في البيئة الرقمية، تقوم على الوسائل الإلكترونية مع الحفاظ على مبدأ الرضائية والحياد والسرية، وتبحث في أساسها القانوني في التشريع المغربي، خاصة القانون 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، إلى جانب القانون 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، وأيضاً القانون 09-08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، كما تبرز مزاياها من حيث السرعة والمرونة وتقليل التكاليف وتجاوز الحدود الجغرافية، مقابل إشكالات تتعلق بحجية المحررات والتوقيع الإلكتروني وحماية المعطيات والسرية، وتولي الدراسة أهمية خاصة لحماية المستهلك وضمان رضائه الحر والتوازن بين الأطراف، وتخلص إلى ضرورة تطوير إطار قانوني وتقني متكامل لتعزيز فعالية الوساطة الإلكترونية والثقة فيها.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الإلكترونية؛ الطرق البديلة لتسوية المنازعات؛ التوقيع الإلكتروني؛ حماية المعطيات الشخصية؛ حماية المستهلك.

Abstract

This article examines electronic mediation as an alternative dispute resolution mechanism in the digital environment, one that relies on electronic means while preserving the principles of consent, neutrality and confidentiality. It analyses the legal basis of electronic mediation in Moroccan law, in particular Law No. 95-17 on arbitration and conventional mediation, together with Law No. 43-20 on trust services for electronic transactions and Law No. 09-08 on the protection of individuals with regard to the processing of personal data. The study highlights the advantages of electronic mediation in terms of speed, flexibility, cost reduction and the overcoming of geographical boundaries, while identifying the difficulties relating to the probative value of electronic documents, electronic signatures, confidentiality and data protection. It pays particular attention to consumer protection, the guarantee of free consent and the balance between the parties, and concludes that an integrated legal and technical framework is needed to strengthen the effectiveness of, and trust in, electronic mediation.

Keywords: Electronic Mediation; Alternative Dispute Resolution; Electronic Signature; Personal Data Protection; Consumer Protection.

مقدمة:

أدى التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إحداث تحول عميق في طبيعة المعاملات القانونية والتجارية، وذلك نظراً لما يفرضه هذا العالم من ضرورة مواكبة مختلف المستجدات والمتطلبات التي تناشدها العولمة والتنافسية، ولعل ذلك هو السبب الذي يؤدي إلى نشوء العديد من الخلافات ذات الطابع التجاري والاقتصادي والاستثماري وغيرها، إذا كان حدوث النزاعات

من الظواهر الطبيعية في أي نوع من أنواع التعاقدات والعلاقات بين الأشخاص المعنية جزاء تضارب المصالح وتباينها فيما بينهم، فإنه عندما نقول منازعة ومدى إمكانية وجود حل لها والبت فيها، فإننا نحيل أذهاننا مباشرة على القضاء، والذي من البديهي أنه لو ترك الأمر عليه بشكل متفرد ووحيد، فإن رحاب المحاكم لن تتسع لاستيعاب مختلف المنازعات والخلافات، ولن يتيسر تحمل مسؤولية سرعة البت فيها، وهو ما سيضع المتقاضين أمام العديد من الإشكاليات، لعل أبرزها البطء في الإجراءات وتشعبها، وطول أمد حل النزاعات، كما أن هناك نوع جديد من المنازعات خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والعقود المبرمة عن بعد، وهو ما فرض البحث عن وسائل تتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية، وفي هذا السياق برزت الوساطة الإلكترونية باعتبارها إحدى آليات التسوية البديلة للمنازعات، حيث يتم توظيف الوسائل الإلكترونية في التواصل بين الأطراف والوسيط وتبادل الوثائق والمقترحات، وصولاً إلى تسوية النزاع دون ضرورة الحضور المادي للأطراف.

وتكتسب الوساطة الإلكترونية أهمية خاصة بالنظر إلى قدرتها على تجاوز الحدود الجغرافية، وتقليل الوقت والتكاليف، وتوفير إمكانية تسوية المنازعات الناشئة عن المعاملات الإلكترونية في البيئة نفسها التي نشأت فيها. غير أن اعتماد الوسائل الإلكترونية في عملية الوساطة يثير مجموعة من الإشكالات القانونية، من قبيل مدى الاعتراف بالاتفاقات والمراسلات الإلكترونية، وحجية التوقيع الإلكتروني، وضمان سرية المعلومات المتبادلة، والتحقق من هوية الأطراف، إضافة إلى مسألة تنفيذ الاتفاق الناتج عن الوساطة.

وإذا كان المشرع المغربي قد نظم الوساطة الاتفاقية بموجب القانون رقم 17-95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، كما نظم المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكترونية بموجب القانون رقم 20-43 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، فإن التساؤل يظل مطروحا حول مدى كفاية هذه المقتضيات لاستيعاب الخصوصيات التقنية والقانونية للوساطة الإلكترونية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يوفر الإطار القانوني المغربي أساساً قانونياً كافياً لممارسة الوساطة الإلكترونية وضمان حجية مخرجاتها وفعاليتها في تسوية المنازعات الرقمية؟

المبحث الأول: الإطار القانوني للوساطة الإلكترونية

المبحث الثاني: آثار الوساطة الإلكترونية وإشكالاتها القانونية

المبحث الأول: الإطار القانوني للوساطة الإلكترونية

تقتضي دراسة الأساس القانوني للوساطة الإلكترونية الوقوف على مفهومها وخصائصها، ثم تحديد الأساس التشريعي الذي يمكن الاستناد إليه في تنظيمها داخل المنظومة القانونية المغربية.

المطلب الأول: ماهية الوساطة الإلكترونية وخصائصها

أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور وسائل حديثة لتسوية المنازعات، من أبرزها الوساطة الإلكترونية، التي تمثل امتداداً للوساطة التقليدية مع توظيف الوسائل الرقمية في مختلف مراحلها، وتتميز هذه الآلية بالمرونة والسرعة، فضلاً عن طابعها التوافقي والإلكتروني، مما يجعلها وسيلة ملائمة لتسوية المنازعات.

الفقرة الأولى: مفهوم الوساطة الإلكترونية

عرفت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الأون سترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي الوساطة بأنها: "عملية يتم من خلالها حل النزاع ودياً سواء بالوساطة أم بالتوفيق مع محاولة الوسيط الوصول لحل ودي للنزاع العقدي أو القانوني دون أن يملك سلطة إجبار المتنازعين على قبول الحل" 185.

كما تم تعريفها بأنها: "عملية تتم بشكل فوري ومباشر على شبكة الانترنت وتهدف إلى تسهيل التعاون والتفاوض بين الأطراف المتنازعة للتوصل إلى حل عادل يقبله أطراف النزاع".

وعرفها بعض الفقه أيضا أنها: "وسيلة لحل نزاعات عقود التجارة الإلكترونية، والعقود الإلكترونية عموما، عبر استخدام الوسائل التكنولوجية وعلى رأسها شبكة الانترنت، حيث الاستعانة من قبل الأطراف المتنازعين بوسيط لا يقوم باتخاذ القرار لحل النزاع¹⁸⁶، ولكنه يساعد على إيجاد حل مقبول لكل منهما بشكل محايد¹⁸⁷".

كما يقصد بالوساطة الإلكترونية لجوء أطراف النزاع إلى وسيط محايد من أجل مساعدتهم على الوصول إلى تسوية ودية، مع استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية في مختلف مراحل عملية الوساطة.

وبالتالي فهي لا تختلف عن الوساطة التقليدية من حيث الهدف والإطار العام، إلا أنها تختلف عنها من حيث الوسيلة، حيث تتم من خلال استخدام وسيلة من الوسائل الإلكترونية، والتي يكون الوسيط والأطراف المتنازعة متواجدين عادة في دول مختلفة يجتمعون ويتحاورون عن بعد باستخدام وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة والتي غالبا ما تكون شبكة الإنترنت بخلاف ما يجري عليه العمل في الوساطة التقليدية حيث يجتمع كل من الوسيط والأطراف المتنازعة وجها لوجه وفي إقليم دولة واحدة، وقد تأسس أول مركز للوساطة عبر الإنترنت في عام 1996 بدعم من المركز الوطني للأبحاث المعلوماتية NCAIR، ومركز تكنولوجيا المعلومات وتسوية المنازعات "CENTRE FOR INFORMATION TECHNOLOGY AND DISPUTE RESOLUTION" وقد أعلن عنه رسميا عام 1997¹⁸⁸.

الفقرة الثانية: خصائص الوساطة الإلكترونية

لقد حظيت الوساطة الإلكترونية بإقبال كبير وباهتمام بالغ من قبل المتنازعين في شتى الميادين، وفي مختلف العلاقات، والواقع أن الإقبال المتزايد على اعتماد الوساطة الإلكترونية لحل النزاعات يرجع إلى تميز هذه الأخيرة بالعديد من الخصائص، والتي سنحاول تسليط الضوء على بعضها من خلال المستويات التالية:

أ- الطابع الرضائي للوساطة الإلكترونية

تقوم الوساطة أساسا على إدارة الأطراف، إذ لا يمكن فرض الحل الودي عليهم، وإنما يظل الوصول إلى التسوية رهينا بموافقتهم، وإنما يقتصر دوره على تسهيل الوصول إلى اتفاق ينهي النزاع، وقد كرس المشرع المغربي هذا المبدأ من خلال المادة 86 من القانون رقم 95-17، التي تجيز للأطراف الاتفاق على تعيين وسيط لتسهيل إبرام صلح ينهي النزاع¹⁸⁹.

ب- الطابع الإلكتروني للوساطة الإلكترونية

تتمثل خصوصية الوساطة الإلكترونية في استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية خلال مراحلها المختلفة، ولاسيما في إبرام اتفاق الوساطة وتبادل المراسلات والوثائق، وقد أقر المشرع المغربي هذه الامكانية صراحة بموجب المادة 89 من القانون رقم 95-17، التي تعتبر اتفاق الوساطة مبرما كتابة إذا تم بواسطة رسالة إلكترونية وفقا للقواعد المنظمة للمعاملات الإلكترونية¹⁹⁰.

ت- السرية

186- محمد أحمد سيف بني غازي، التنظيم القانوني للعقود التجارية المبرمة عبر الانترنت دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 438.

187- سعاد قصعة، الوساطة الإلكترونية كوسيلة بديلة لحل منازعات التجارة الإلكترونية، مقال منشور بمجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 18، 2020، ص 18.

188- أزروا محمد، الوساطة الإلكترونية كآلية لتسوية منازعات الاستهلاك المبرمة بوسائل إلكترونية/ مقال منشور في المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد، 2، 2018، ص 148.

189- المادة 86 من القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.34 بتاريخ 23 شوال 1443 (24 ماي 2022)، الجريدة الرسمية، عدد 7099، بتاريخ 13 يونيو.

190- المادة 89 من القانون رقم 95-17 المرجع نفسه، وتنص صراحة على إمكانية إبرام الوساطة بواسطة رسالة إلكترونية وفقا للقواعد المنظمة للمعاملات الإلكترونية.

تعد السرية من أهم الضمانات التي تحكم عملية الوساطة، لما توفره من حماية للمعلومات والتصريحات التي يتم تداولها أثناء إجراءاتها، وقد كرس المشرع المغربي هذا المبدأ في المادة 95 من القانون رقم 95-17، التي تقرر سرية أعمال الوساطة وعدم جواز الاحتجاج بما راج خلالها أمام القضاء أو أي جهة أخرى، كما ألزمت المادة 96 الوسيط بكتمان السر المهني¹⁹¹.

ث- المرونة والسرعة

تتسم الوساطة الإلكترونية بالمرونة، لكونها تسمح للأطراف بالتواصل وتبادل الوثائق دون ضرورة الحضور المادي في مكان واحد، كما تساهم الوسائل الرقمية في اختصار الوقت والإجراءات، ويعزز ذلك تحديد المشرع لمدة مهمة الوسيط في المادة 94 من القانون رقم 95-17، حيث حددها في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر، مع إمكانية تمديدتها وفق الشروط التي حددها القانون¹⁹².

ج- حياد الوسيط واستقلاليته

تقتضي الوساطة أن يمارس الوسيط مهمته باستقلالية وحياد، وأن يعمل على تقريب وجهات نظر الأطراف دون الانحياز إلى أي منهم، باعتبار أن وظيفته تتمثل في تسهيل الوصول إلى تسوية ودية، وتجد هذه الضمانات أساسها ضمن الأحكام المنظمة لمهمة الوسيط في القانون رقم 95-17¹⁹³.

ح- على مستوى تكاليفها وحيزها المكاني

تتميز التكاليف المالية التي يتحملها الأطراف المتنازعة بكونها منخفضة وقليلة، مقارنة مع تكاليف الوساطة التقليدية، ومع اللجوء إلى القضاء، ذلك أن اعتماد الوساطة الإلكترونية في جميع مراحل إجراءاتها على شبكة الانترنت، وعلى التقنيات الحديثة للتواصل، كما أنها لا تركز على الحضور المادي لهم، وهو ما يتيح للأطراف أمرين أساسيين تتفرع عنهما مجموعة من الامتيازات أولهما يتمثل في استفادتهم من إمكانية إخطارهم إلكترونياً بمواعيد الجلسات، وتبني نفس الأسلوب فيما يتعلق بتبادلهم للوثائق، أما الامتياز الثاني الذي يحظى به الأطراف المحترمين إلى الوساطة الإلكترونية فيتمثل في إبعادهم عن المشاحنات التي قد تنتج عن الحضور لهم أمام الوسيط في الوساطة التقليدية، أو أمام القضاء، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الحفاظ على العلاقات الودية بينهم، خاصة وأن الأمر يتعلق بعملية تطوعية لا يكون القرار النهائي فيها ملزم لهم¹⁹⁴.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للوساطة الإلكترونية في التشريع المغربي

إن الوساطة الإلكترونية في المغرب تقوم على أساس قانوني مركب، يجمع بين القواعد الخاصة بالوساطة الاتفاقية من جهة، والقواعد المنظمة للمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات من جهة أخرى.

الفقرة الأولى: الأساس القانوني للوساطة الإلكترونية في القانون رقم 95-17

يشكل القانون رقم 95-17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الإطار التشريعي الأساسي المنظم للوساطة الاتفاقية في المغرب، وقد خصص المشرع للوساطة الاتفاقية المواد من 86 إلى 100 من القانون 95-17، وهو ما يؤكد الاعتراف التشريعي بالوساطة كوسيلة مستقلة لتسوية المنازعات، وتبرز أهمية هذه المقترضات بالنسبة للوساطة الإلكترونية في كون المشرع لم يجعل ممارسة الوساطة مرتبطة بضرورة الاجتماع المادي للأطراف، ومن تم يمكن أن يتم التعبير عن هذه الإدارة بواسطة الوسائل الإلكترونية شروط الحجية والاثبات المقررة قانوناً.

كما ميزت المادة 88 من القانون رقم 95-17 بين عقد الوساطة الذي يبرم بعد نشوء النزاع، وشرع الوساطة الذي يمكن أن يدرج في العقد قبل نشوء النزاع، ويتيح ذلك في البيئة الرقمية إمكانية إدراج شرط الوساطة ضمن العقود الإلكترونية أو الاتفاق عليها

191 - المادتان 95 و 96 من القانون رقم 95-17. المرجع نفسه.

192 - المادة 94 من القانون رقم 95-17. المرجع نفسه.

193 - أنظر الأحكام المنظمة لمهمة الوسيط في القسم الثاني المتعلق بالوساطة الاتفاقية من القانون 95-17، ولا سيما المواد 86 وما بعدها.

194 - نورة زروال، مؤلف جماعي "تشجيع الاستثمار والوسائل البديلة لحل المنازعات: بين الواقع والمأمول"، الطبعة 2022، ص 136-137.

195 - القانون 95-17 التحكيم والوساطة الاتفاقية، نفس المرجع

لاحقا بواسطة تبادل المراسلات الإلكترونية، وبالتالي فإن الوساطة الإلكترونية لا تختلف عن الوساطة التقليدية من حيث مصدرها القانوني وإنما تختلف عنها من حيث الوسيلة المستعملة في إبرام الاتفاق ومباشرة إجراءات الوساطة. كما أن الكتابة تكتسي أهمية خاصة في الوساطة الإلكترونية، باعتبار أن الاتفاق على الوساطة ينبغي أن يكون قابلا للإثبات، وفي هذا السياق جاء القانون رقم 17-95 منفتحاً على وسائل الاتصال الحديثة، بما يسمح بإثبات اتفاق الوساطة بواسطة وسائل إلكترونية متى كانت مستوفية للشروط القانونية المتعلقة بالإثبات.

الفقرة الثانية: الأساس القانوني المكمل للوساطة الإلكترونية

لا يكتمل الإطار القانوني للوساطة الإلكترونية بمجرد تطبيق القانون رقم 17-95 وإنما يستوجب الرجوع إلى مجموعة من النصوص التي تنظم البيئة الرقمية التي تتم فيها الوساطة، وعلى رأسها القانون رقم 20-43196 والقانون 08-09. يعد القانون رقم 20-43 من أهم النصوص الحديثة التي يمكن الاستناد إليها في تأطير الوساطة الإلكترونية، لأنه ينظم خدمات الثقة المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، بما فيها التوقيع الإلكتروني والختم الإلكتروني والطابع الزمني وخدمات الإرسال الإلكتروني المضمون، وتظهر أهمية هذه مقتضيات عند إبرام اتفاق التسوية الإلكتروني الناتج عن الوساطة، إذ يحتاج الأطراف إلى وسيلة تضمن نسبة الاتفاق إليهم وسلامة مضمونه وإثبات تاريخ إبرامه.

كما أن المادة 7 من القانون 20-43 تكرر الاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني، بينما تتضمن باقي أحكام القانون مقتضيات تتعلق بخدمات الثقة ومقدمها وشروط ممارسة هذه الخدمات، وبذلك يوفر القانون بنية قانونية وتقنية تساعد على انتقال الوساطة من الفضاء التقليدي إلى الفضاء الرقمي، وقد تعزز هذا الإطار بالنصوص التنظيمية المتعلقة بتطبيق القانون 20-43 بما يؤكد أن المشرع المغربي لم يعد يكتفي بمجرد الاعتراف بالمعاملة الإلكترونية، وإنما اتجه إلى تنظيم منظومة متكاملة للثقة الرقمية.

تقوم الوساطة الإلكترونية على تبادل مجموعة من الوثائق والمعلومات بين الأطراف والوسيط وقد تتضمن هذه المعلومات بيانات شخصية أو مالية أو مهنية، ولذلك فإن معالجة هذه البيانات تخضع للقانون 08-09197 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتكتسي المادة الأولى من القانون 08-09 أهمية أساسية، إذ تحدد مفهوم المعطيات ذات الطابع الشخصي ومفهوم معالجتها بما يجعل البيانات التي يتم جمعها وتسجيلها وحفظها وتبادلها أثناء الوساطة الإلكترونية، متى توافرت فيها الشروط القانونية ضمن نطاق الحماية المقررة بهذا القانون. كما تفرض القواعد المتعلقة بحماية المعطيات احترام مجموعة من المبادئ، من بينها مشروعية المعالجة، وتحديد الغرض منها، والتناسب، وأمن البيانات، وتبرز أهمية ذلك في الوساطة الإلكترونية بالنظر إلى حساسية المعلومات التي يتبادلها الأطراف، وضرورة منع الولوج غير المشروع إليها أو استعمالها خارج الغرض الذي جمعت من أجله، ويتعين تبعاً لذلك، على الجهة القائمة على منصة الوساطة أو المسؤول عن معالجة البيانات اتخاذ التدابير القانونية والتقنية الكفيلة بحماية معلومات الأطراف، ولا سيما عندما تتم معالجة البيانات أو تخزينها بواسطة أنظمة إلكترونية أو منصات موجودة خارج المغرب، حيث تطرح حينها أيضاً مسألة نقل المعطيات إلى الخارج وفق الشروط المقررة في التشريع المغربي.

المبحث الثاني: آثار الوساطة الإلكترونية وإشكالاتها القانونية

196 - القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 31 ديسمبر 2020 والمنشور في الجريدة

الرسمية عدد 6951 بتاريخ 11 يناير 2021.

197 - القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009

ونشر بالجريدة الرسمية عدد 5711.

أفرز اعتماد الوسائل الإلكترونية في مجال تسوية المنازعات مجموعة من الآثار التي مست طريقة ممارسة الوساطة وفعاليتها، خاصة من حيث تسهيل الولوج إليها، وتقليص الوقت والتكاليف، وتجاوز الحدود الجغرافية بين أطراف النزاع، غير أن هذه المزايا تقابها مجموعة من الإشكالات القانونية المرتبطة بخصوصية البيئة الرقمية.

المطلب الأول: آثار الوساطة الإلكترونية ومآل اتفاق التسوية

لا تنتهي أهمية الوساطة الإلكترونية بمجرد إدارة جلساتها وتبادل المواقف بين الأطراف، وإنما تظهر آثارها القانونية أساسا عند التوصل إلى اتفاق تسوية، فإذا نجحت الوساطة ينتقل الاهتمام إلى تحديد طبيعة هذا الاتفاق الناتج عنها وحجيتها وإمكانية منحه القوة التنفيذية، أما إذا فشلت فإن التساؤل ينصب على آثار انتهاء الوساطة ومدى إمكانية اللجوء بعد ذلك إلى القضاء.

الفقرة الأولى: آثار نجاح الوساطة الإلكترونية واتفاق التسوية

يعد التوصل إلى اتفاق تسوية الغاية الأساسية من اللجوء إلى الوساطة، إذ ينهي النزاع القائم بين الأطراف بصورة رضائية، ويجسد الإرادة المشتركة في وضع حد للخلاف دون الاستمرار في المنازعة، ولا يقتصر أثر نجاح الوساطة على مجرد اتفاق الأطراف، وإنما يمتد إلى الوثيقة التي تتضمن الحل المتوصل إليه والآثار القانونية التي يمكن أن تترتب عنها.

إذ أسفرت الوساطة عن اتفاق الأطراف، يقوم الوسيط بإعداد مشروع صلح يتضمن وقائع النزاع وكيفية حله والحلول التي توصل إليها الأطراف، ويعرضه عليهم، وقد نظم المشرع المغربي هذه المرحلة في المادة 99 من القانون رقم 95-17-198 التي تنص على توقيع وثيقة الصلح من طرف الوسيط والأطراف في حالة موافقتهم عليها.

وفي حالة الوساطة الإلكترونية، يمكن أن تتخذ وثيقة الصلح شكل محرر إلكتروني، شريطة احترام القواعد المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والحجية القانونية للمحررات الإلكترونية، وهنا يتكامل القانون رقم 95-17 مع القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الذي وضع الإطار القانوني لخدمات الثقة والتوقيع الإلكتروني، وتنص المادة 7 من القانون 43-20 على عدم رفض الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني لمجرد كونه في شكل إلكتروني، مع تحديد الشروط والآثار القانونية بحسب نوع التوقيع، وبذلك فإن انتقال وثيقة الصلح من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني لا يؤدي بذاته إلى إسقاط قيمتها القانونية، وإنما يتعين التأكد من استيفائها المتطلبات القانونية المتعلقة بالتوقيع والاثبات.

كما يترتب على الصلح الذي يتم التوصل إليه في إطار الوساطة آثار قانونية مهمة، إذ تنص المادة 100-199 من القانون رقم 95-17 على أن الصلح يجوز بين الأطراف قوة الشيء المقضي به، ويمكن تذييله بالصيغة التنفيذية من طرف رئيس المحكمة المختصة محليا للبت في موضوع النزاع، وذلك داخل أجل سبعة أيام.

وتكتسي هذه المقتضيات أهمية خاصة بالنسبة للوساطة الإلكترونية، لأن القيمة العملية لهذه الوساطة لا تتحقق بمجرد إبرام اتفاق إلكتروني، وإنما تتطلب ضمان إمكانية ترتيب الآثار القانونية عليه وتنفيذه عند الاقتضاء، كما أخضع المشرع الصلح من حيث صحته وآثاره لمقتضيات الكتاب الثاني من قانون الالتزامات والعقود المتعلقة بالصلح وهو ما أكدت عليه المادة 99 من القانون 95-17.

الفقرة الثانية: آثار فشل الوساطة الإلكترونية وانتهائها

لا يؤدي اللجوء إلى الوساطة بالضرورة إلى انتهاء النزاع، فقد تنتهي دون توصل الأطراف إلى اتفاق، وهو ما يطرح مسألة الآثار القانونية المترتبة عن فشلها، ومدى تأثير ذلك على حق الأطراف في اللجوء إلى القضاء أو إلى وسيلة تسوية المنازعات، وتبرز أهمية هذه المسألة في الوساطة الإلكترونية بصفة خاصة، بالنظر أن انتهاء العملية الواسطية قد يتم دون حضور مادي للأطراف.

قد تنتهي الوساطة دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، وهو أمر لا يعني ثبوت مسؤولية أحدهم أو حسم النزاع لصالح طرف معين، وقد نظم المشرع مدة مهمة الوسيط في المادة 94 من القانون رقم 95-17، حيث حددها الأطراف في الأصل في أجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع إمكانية تمديدتها باتفاقهم في الحدود التي حددها النص.

وعند عدم التوصل إلى صلح، يسلم الوسيط للأطراف وثيقة تفيد عدم حصول الصلح، وفق المادة 99، وتكمن خصوصية الوساطة الإلكترونية هنا في ضرورة حماية المعلومات التي تبادلها خلال المفاوضات، وعدم تحويل فشل الوساطة إلى وسيلة للإضرار بأحد الأطراف في الدعوى القضائية اللاحقة.

كما حرص المشرع المغربي على حماية الأطراف في حالة فشل الوساطة، فنص في المادة 95200 من القانون رقم 95-17 على سرية أعمال الوساطة وعدم جواز الاحتجاج أمام المحاكم أو أي جهة أخرى بما راج فيها أو بما قدم خلالها من تنازلات، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

ويكتسي هذا الحكم أهمية خاصة في الوساطة الإلكترونية، لأن جميع المراسلات والوثائق والمقترحات قد تكون محفوظة في شكل رقمي، مما يجعل إمكانية إعادة استعمالها أو تداولها أكثر سهولة من الوثائق التقليدية، وعليه فإن مبدأ السرية لا يقتصر على جلسة الوساطة الإلكترونية ذاتها، وإنما يمتد إلى المعلومات والمقترحات والتنازلات التي تمت أثناءها، بما يضمن للأطراف إمكانية التفاوض بحرية دون الخوف من استعمال مواقفهم التفاوضية ضدهم في مرحلة قضائية لاحقة.

المطلب الثاني: الإشكالات القانونية الناشئة عن ممارسة الوساطة في البيئة الرقمية

على الرغم من الأهمية التي تكتسبها الوساطة الإلكترونية في تسهيل الوصول إلى التسوية الودية، فإن انتقال الوساطة من البيئة التقليدية إلى البيئة الرقمية يثير مجموعة من الإشكالات التي لا ترتبط بجوهر الوساطة بقدر ما ترتبط بالوسيلة التي تتم من خلالها، فالوسيط لم يعد يتعامل فقط مع أطراف النزاع، وإنما أصبح يتعامل أيضا مع منظومة تقنية تتضمن منصات رقمية وبيانات شخصية ووثائق إلكترونية وقنوات اتصال قد تكون عرضة للاختراق أو التسريب.

الفقرة الأولى: إشكالية السرية وحماية المعطيات المتبادلة أثناء الوساطة الإلكترونية

تعد السرية من أهم الضمانات التي تقوم عليها الوساطة، بالنظر إلى أن نجاحها يتطلب تمكين الأطراف من عرض مواقفهم ومقترحاتهم بصورة تتسم بالثقة والاطمئنان، وقد كرس المشرع المغربي هذا المبدأ بصورة صريحة في المادة 95 من القانون رقم 95-17 التي تقرر أن أعمال الوساطة تتسم بالسرية، ولا يجوز الاحتجاج أمام المحاكم أو أي جهة أخرى بما راج فيها أو بما تم من تنازلات، ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك، كما ألزم الفصل 96201 الوسيط بكتمان السر المهني وفقا للمقتضيات المنصوص عليها في القانون الجنائي.

غير أن السرية في الوساطة الإلكترونية تأخذ بعدا إضافيا، لأن المعلومات لا تبقى فقط في نطاق العلاقة المباشرة بين الأطراف والوسيط، بل قد تمر عبر منصات إلكترونية وأنظمة معلوماتية ووسائل تخزين رقمية، وهو ما يثير مسألة حماية المعطيات الشخصية التي يتم جمعها أو تبادلها أثناء عملية الوساطة.

وفي هذا السياق، يشكل القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي إطارا قانونيا مهما عند معالجة البيانات الشخصية للأطراف، بما يفرض مراعاة الضمانات القانونية المتعلقة بمعالجة هذه البيانات وحمايتها.

كما تزداد أهمية هذه الحماية في المنازعات الاستهلاكية، بالنظر إلى أن الوساطة قد تتضمن بيانات تعريفية أو مالية أو معلومات مرتبطة بالمعاملة محل النزاع.

200- المادة 95 من قانون 95-17، نفس المرجع

201- المادة 96 من قانون 95-17، نفس المرجع

الفقرة الثانية: إشكالية حماية المستهلك وضمان التوازن في الوساطة الإلكترونية

تكتسي حماية المستهلك أهمية خاصة عند اعتماد الوساطة الإلكترونية، لأن اللجوء إلى المنصات الرقمية قد ييسر عملية التسوية من جهة، لكنه قد يؤدي من جهة أخرى إلى ظهور صعوبات جديدة بالنسبة للمستهلك، خصوصا إذا كان يفتقر إلى المعرفة التقنية أو القانونية اللازمة للتعامل مع الوسيلة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار يشكل القانون رقم 31202-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك مرجعا أساسيا، إذ يهدف إلى ضمان حماية المستهلك في علاقته بالمورد، ويشمل ضمن نطاقه مجموعة من المجالات ذات الصلة المباشرة بالمعاملات الرقمية، ومن بينها البيع عن بعد وحماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك.

كما أن مبدأ الرضائية الذي تقوم عليه الوساطة يكتسي أهمية خاصة في هذا المجال، إذ يفترض أن يكون قبول المستهلك للوساطة نابعا من إدارة حرة وسليمة، وليس نتيجة ضغط تعاقدية أو تقني أو اقتصادي.

ومن ثم، فإن الوساطة الإلكترونية في المنازعات الاستهلاكية ينبغي ألا تتحول إلى وسيلة تفرض على المستهلك قبول شروط أو إجراءات إلكترونية لا يفهم مضمونها أو أثارها، كما ينبغي أن تظل إرادته في اللجوء إلى الوساطة وفي قبول التسوية إرادة حرة ومستنيرة، مع توفير المعلومات الكافية حول إجراءات الوساطة ونتائجها.

وتؤكد هذه المسألة بالنظر إلى أن القانون رقم 95-17 يجعل الوساطة قائمة على اتفاق الأطراف، ويشترط أن يكون اتفاق الوساطة مستندا إلى إرادتهم، كما يحدد للوسيط دورا يتمثل في الاستماع إلى الأطراف وتقريب وجهات نظرهم وتمكينهم من الوصول إلى حل للنزاع، دون أن يتحول دوره إلى جهة تفرض عليهم حلا معيناً، وتؤكد المادتان 97 و20398 من القانون ذاته على شروط تتعلق بالوسيط، وعلى دوره في تقريب وجهات النظر.

ويطرح هذا الأمر إشكالا خاصا عندما تكون الوساطة مدمجة في منصة إلكترونية تابعة للمهني أو مرتبطة به، إذ قد يجد المستهلك نفسه أمام شروط استعمال أو إجراءات إلكترونية معدة مسبقا لا يملك إمكانية حقيقة للتفاوض بشأنها، وفي مثل هذه الحالات تبرز ضرورة التأكد من أن الوساطة الإلكترونية لا تتحول إلى مجرد آلية تقنية لإدارة النزاع من جانب واحد، وإنما تظل وسيلة محايدة تسمح لكل طرف بعرض موقفه ومناقشته الحلول المقترحة على قدم من المساواة، كما ينبغي أن تتوفر للمستهلك المعلومات الكافية حول طبيعة الوساطة، ودور الوسيط، وأثار اتفاق التسوية حتى يكون رضاه قائما على أساس واضح ومستنير. وعليه، فإن ضمان التوازن في الوساطة الإلكترونية يقتضي تحقيق معادلة دقيقة بين الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية وبين المحافظة على الضمانات القانونية المقررة لحماية المستهلك، فنجاح الوساطة الإلكترونية لا يتحقق بمجرد التوصل إلى اتفاق، وإنما يتوقف كذلك على مدى احترام شروط الرضائية، والحياد، والمساواة في التعامل، والشفافية، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الوساطة الإلكترونية في مجال المنازعات الاستهلاكية، يتمثل في ضمان ألا تؤدي الرقمنة إلى إعادة إنتاج اختلال التوازن الموجود أصلا بين المستهلك والمهني في صورة رقمية، وإنما أن تتحول إلى وسيلة أكثر فعالية لتيسر حصول المستهلك على تسوية عادلة وفعالة للنزاع.

خاتمة:

يتضح من خلال دراسة موضوع الوساطة الإلكترونية أن التحولات التي أفرزتها البيئة الرقمية لم تعد تقتصر على أساليب إبرام المعاملات وتبادل المعلومات، وإنما امتدت كذلك إلى مجال تسوية المنازعات، بما أوجد حاجة متزايدة إلى تطوير آليات قانونية قادرة على مواكبة هذه التحولات، وتحقيق التوازن بين متطلبات السرعة والمرونة من جهة، وضمانات الحماية القانونية للأطراف من جهة أخرى، وفي هذا الإطار أصبحت الوساطة الإلكترونية تمثل صورة حديثة من صور التسوية الودية للمنازعات، تقوم على

202- القانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011)، ص 1072 وما بعدها.

203 - المادتين 98-97 من قانون 95-17، نفس المرجع

توظيف وسائل الاتصال والتقنيات الرقمية في مختلف مراحل عملية الوساطة، مع المحافظة على جوهرها القائم على إرادة الأطراف والحوار والتفاوض وتيسير الوصول إلى حل ودي للنزاع.

ومن ثم، فإن فعالية الوساطة الإلكترونية تمثل اتجاها حديثا في مجال تسوية المنازعات وتوفر إمكانات مهمة من حيث السرعة والمرونة وتقليص التكاليف وتجاوز الحدود الجغرافية، غير أن تحقيق هذه المزايا يظل رهينا بتطوير الضمانات القانونية والتقنية المواكبة لها، ولذلك فإن الرهان المستقبلي لا ينبغي أن ينصرف فقط إلى توسيع نطاق استخدام الوساطة الإلكترونية، وإنما كذلك إلى بناء إطار قانوني متكامل يضمن فعاليتها وأمنها ويحافظ على الثقة فيها، مع تكريس حماية خاصة للأطراف التي توجد في مركز قانوني أو اقتصادي أضعف، وفي مقدمتها المستهلك.

وبذلك فإن الوساطة الإلكترونية يمكن أن تشكل إحدى الآليات الواعدة لتحديث منظومة العدالة البديلة في المغرب، شريطة أن يتم تطويرها بما ينسجم مع التطور المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، وأن يظل استعمالها محكوما بمبادئ العدالة والرضائية والحياد والسرية وحماية الحقوق، بما يجعل من الرقمنة وسيلة لتعزيز الوصول إلى العدالة وليس عاملا جديدا لإنتاج اختلالات قانونية أو عملية بين أطراف النزاع.

❖ لائحة المراجع:

-الكتب:

-نورة زروال، مؤلف جماعي "تشجيع الاستثمار والوسائل البديلة لحل المنازعات: بين الواقع والمأمول"، الطبعة 2022، ص 136-137.

-المقالات:

-سعاد قصعة، الوساطة الإلكترونية كوسيلة بديلة لحل منازعات التجارة الإلكترونية، مقال منشور بمجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 9، العدد 18، 2020، ص 18

-أزرو محمد، الوساطة الإلكترونية كآلية لتسوية منازعات المستهلك المبرمة بوسائل إلكترونية/ مقال منشور في المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2 العدد 2، 2018، ص 148.

-الأطروحات:

-محمد أحمد سيف بني عازي، التنظيم القانوني للعقود التجارية المبرمة عبر الانترنت دراسة مقارنة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 2010-2011، ص 438.

-باللغة الإنجليزية:

-Uncitral model law on international commercial conciliation 2002.

-الوثائق الرسمية:

-القانون رقم 17-95 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.22.34 بتاريخ 23 شوال 1443 (24 ماي 2022)، الجريدة الرسمية، عدد 7099، بتاريخ 13 يونيو 2022.

-القانون رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.100 بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)، الجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 11 يناير 2021.

-القانون رقم 08-09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009).

-القانون رقم 08-31 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5932 بتاريخ 3 جمادى الأولى 1432 (7 أبريل 2011).

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|--|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|--|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
	• محاور قانون العقار و التعمير
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوريكي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع